

اجتماع فريق الخبراء حول موضوع

"إستغلال إمكانات منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (ZLECAF): الدور التحفيزي للتنويع الاقتصادي والتقنيات الرقمية المبتكرة"

الرباط، المغرب، بتاريخ 19 و 20 نوفمبر 2024

مذكرة مفاهيمية

السياق:

تمثل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (ZLECAF)، التي تم اعتمادها في مارس 2018 ودخلت حيز التنفيذ في 30 مايو 2019 بعد إيداع صك التصديق الثاني والعشرين، خطوة حاسمة نحو التكامل الاقتصادي لأفريقيا. من خلال إنشاء سوق واحدة للسلع والخدمات، فإنه يسهل حرية حركة الأشخاص والاستثمارات، في حين يمهّد الطريق للاتحاد الجمركي القاري. تهدف منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (ZLECAF)، والتي تضم 54 دولة وأكثر من 1.3 مليار نسمة، إلى زيادة التجارة البينية الأفريقية وتحسين القدرة التنافسية وتعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة. سيتمكن هذا من تنويع وتحويل اقتصادات بلدان المنطقتين، بالتالي سيسهم ذلك في الاستجابة لتحديات التنمية الهيكلية مثل انخفاض الاستثمار، وانعدام الأمن الغذائي والطاقة، فضلا عن ضعف الاتصال. كما يضع اعتماد منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (ZLECAF) الأسس لتسريع التكامل التجاري، من خلال تنسيق وتبسيط إجراءات التجارة الخارجية، بما في ذلك تنظيم التجارة في المنتجات والخدمات والاستثمارات والملكية الفكرية وسياسة المنافسة.

من المتوقع أنه بحلول سنة 2045، سيؤدي إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (ZLECAF) إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي والتجارة والرفاه في أفريقيا. وفقاً لتقديرات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (CEA)، سيزداد الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.5%، أو 55 مليار دولار أمريكي، والصادرات الأفريقية بنسبة 5%، أو 110 مليار دولار أمريكي، والرفاه بنسبة 0.3%، أو 3 مليارات دولار أمريكي. على الرغم من أن التجارة البينية الأفريقية تمثل 14% من إجمالي التجارة في سنة 2022¹، إلا أن منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (ZLECAF) يمكن أن تزيد بنسبة 34%، أو 130 مليار دولار أمريكي في التجارة البينية الإضافية. من خلال التغيرات العالمية والإقليمية الأخيرة، مثل الأزمة الصحية العالمية، والدور المتزايد للبلدان الناشئة، والإصلاحات المؤسسية والاقتصادية والاجتماعية اللازمة لتلبية الاحتياجات المتزايدة للسكان وتحديات المناخ، تتعزز أهمية الفضاء الاقتصادي المتكامل والموحد. إن القوة التفاوضية للدول، وجاذبية الاستثمارات، والقدرة على الصمود في مواجهة الصدمات الخارجية ستتحسن من خلال التكامل المعزز، وكذلك تنقل العوامل، وتنسيق السياسات القطاعية، ومواءمة الأطر المعيارية.

ينبغي أن تركز جهود البلدان والقطاع الخاص والمجتمع المدني، على المدى القصير، على تفعيل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (ZLECAF)، بما يتجاوز الاتفاقيات التجارية الحالية. إن الأدوات التي تتكيف مع ظروف الإنتاج واهتمامات الدول الشريكة ضرورية. كما ينبغي أن تدمج السياسات التجارية والاستراتيجية الاقتصادية في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (ZLECAF) تدابير المرونة المناخية، مثل تعزيز الممارسات الزراعية المستدامة، والاستثمار في البنية التحتية المقاومة للمناخ ودعم التكنولوجيات الخضراء. تعد منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (ZLECAF) بمثابة أداة لتسريع التصنيع والتنويع الاقتصادي في شمال وغرب إفريقيا. إن التكامل الاقتصادي أمر حتمي في مواجهة التغيرات العالمية والإقليمية، بما في ذلك الأزمة الصحية العالمية، والنفوذ المتزايد للدول الناشئة، والإصلاحات اللازمة لتلبية الاحتياجات المتزايدة للسكان. من شأن التكامل المعزز أن يحسن جاذبية الاستثمارات، والأداء الاقتصادي، وقدرة البلدان والشركات على الصمود في مواجهة الصدمات الخارجية.

التنويع الاقتصادي لتعزيز التصنيع وتسريع تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (ZLECAF)

يمكن لشمال وغرب أفريقيا، ذات الاقتصادات غير المتنوعة، أن تستفيد بشكل كبير من منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (ZLECAF). تسمح هذه المنطقة للبلدان بتنويع اقتصاداتها من خلال تطوير الصناعات والخدمات ذات القيمة المضافة الأعلى. تعتمد هذه الاقتصادات في كثير من

¹ اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة UNECA. منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية AfCFTA، تعزيز التكامل الإقليمي من خلال التجارة.

الأحيان على تصدير عدد قليل من المنتجات الأساسية، وهي عرضة لتقلبات الأسعار العالمية والصدمات الاقتصادية. تعمل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (ZLECAF) على تحفيز التجارة البينية الأفريقية، وتقليل الحواجز التجارية، وتشجيع التنوع الصناعي. وهذا يشجع على التحول من الاقتصاد القائم على المنتجات الأساسية إلى اقتصاد يركز على الصناعة والمنتجات ذات القيمة المضافة العالية، وبالتالي تعزيز المرونة الاقتصادية وإمكانات النمو لبلدان المنطقة.

من خلال منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (ZLECAF)، تركز التجارة البينية الأفريقية بشكل أكبر على المنتجات شبه المصنعة والنهائية (61% من الإجمالي مقارنة بـ 38% لبقية العالم)، والتي يمكن زيادتها وبالتالي توليد إيرادات أعلى². تظهر توقعات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (ZLECAF) يمكن أن تكون محفزا للتنمية الصناعية في أفريقيا. في الواقع، فإن ما يقرب من ثلثي الزيادة في التجارة الناجمة عن المشروع القاري سيأتي من التجارة في المنتجات الصناعية. ستساهم المنتجات الزراعية بنسبة 21% من هذه الزيادة، في حين تمثل الطاقة والتعدين 11%، وتساهم الخدمات بنسبة 3%³.

تفسر هذه الإمكانية القوية للنمو في التجارة الصناعية بالميل المرتفع نسبيا للسلع الصناعية في التجارة البينية الأفريقية الحالية. من خلال تفضيل المنتجات ذات القيمة المضافة الأعلى، سيتم تحرير التجارة التي ستعزز الوضعية الحالية. بحلول سنة 2045، سيؤدي إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (ZLECAF) إلى زيادة حصة المنتجات الصناعية في التجارة بين القارات من 45% حاليا إلى ما يقرب من 60%. وأخيرا، في سنة 2045، ستزيد منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (ZLECAF) معدل التكامل التجاري من 15% في سنة 2020 إلى 26%.

تظهر دراسة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (2017)، بشأن شمال أفريقيا، والتي تدور حول "التصنيع من خلال التجارة في شمال أفريقيا في سياق منطقة التجارة الحرة (ZLECAF) القارية واتفاقيات التجارة الضخمة"⁴، أن تنفيذ تدابير تيسير التجارة، بالإضافة إلى منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (ZLECAF)، من شأنه أن يكون لها تأثير إيجابي بشكل خاص على التجارة البينية. الواقع أن التجارة الصناعية شبه الإقليمية سوف تنمو بنسبة أعلى من تلك المقدره للقارة - أو على وجه التحديد نحو 70%.

على مستوى غرب أفريقيا، وبحلول سنة 2045، ستزيد صادرات المنتجات الصناعية من المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا CEDEAO إلى أفريقيا، إذا نفذت منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (ZLECAF) بشكل ناجح، بنسبة 24%، بدرجة أقل من الخدمات (40%)، لكن بمستوى أعلى من منتجات الأغذية الزراعية (23%) والطاقة والتعدين (11%). من حيث القيمة المطلقة فإن التأثير على صادرات المنتجات الصناعية سوف يكون أعظم، حيث يبلغ ذروته عند ثلاثة أرباع المكاسب المتوقعة⁵. وعلى غرار الوضعية في القارة، ستؤدي منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (ZLECAF) إلى زيادة القدرات الإنتاجية لمنطقة غرب أفريقيا الفرعية، مع زيادة ملحوظة في الإنتاج في الصناعة بنسبة 81.7%، مقارنة بالقطاعات الفرعية للأغذية (12.6%)، الطاقة والتعدين (4.0%) والخدمات (1.6%).

اعتماد التقنيات الرقمية المبتكرة الجديدة كإداة لتسريع تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (ZLECAF)

يلعب الابتكار دورا رئيسيا في استغلال إمكانات منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (ZLECAF)، لا سيما من حيث تحسين تكلفة وجودة المنتجات. استنادا إلى فرص خلق القيمة والتدفقات التجارية الجديدة، وتعزيز التجارة البينية الأفريقية والصادرات خارج أفريقيا، يمكن أن يؤدي الابتكار المقترن بالتحول الرقمي إلى التنوع الاقتصادي.

² تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD. 2021.

³ اللجنة الاقتصادية لأفريقيا؛ الأمم المتحدة. اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (2021-07). تقييم جديد للآثار الاقتصادية لاتفاقية إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية على أفريقيا. موجز السياسات. أديس أبابا: UN. ECA. © <https://hdl.handle.net/10855/46750>

⁴ "الأمم المتحدة. اللجنة الاقتصادية لأفريقيا CEA (2017-09). ينعم التصنيع بالتجارة في أفريقيا الشمالية في سياق منطقة التبادل الحر القارية والاتفاقيات التجارية الضخمة. © <https://hdl.handle.net/10855/23737>. NU. CEA"

⁵ تقييم جديد للتأثيرات الاقتصادية لاتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية على أفريقيا، مع التركيز على الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ودولها الأعضاء، مسودة يوليو 2021، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

يعتبر تأثير التحول الرقمي على توسيع التجارة، وبشكل أعم، على التنمية المستدامة، موضوع إجماع واسع النطاق. فإن زيادة انتشار النطاق العريض المتنقل بنسبة 1٪ تؤدي إلى زيادة إجمالي الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.15٪، وذلك وفقاً للاتحاد الدولي للاتصالات (UIT).⁶ يبلغ هذا التأثير 0.25٪ في أفريقيا، نظراً لأن الهاتف المحمول يظل وسيلة الوصول إلى الإنترنت بالنسبة لغالبية السكان. مع ذلك، تعتبر الفجوة الرقمية حقيقة واقعة، وهي تحدث بشكل خاص بين المناطق العمومية والمناطق الفرعية، أو بين الرجال والنساء أو بين المناطق الحضرية والريفية. وفقاً لبيانات الاتحاد الدولي للاتصالات 2023، تظل أفريقيا المنطقة الأقل اتصالاً، حيث أنه في سنة 2023 سيتمكن 37٪ فقط من سكانها من الوصول إلى الإنترنت⁷، مقارنة بالثلث لسكان العالم. علاوة على ذلك، وعلى الرغم من التقدم المسجل خلال الفترة الأخيرة، وبينما يوجد تكافؤ في الوصول إلى الإنترنت في أمريكا وكندا يكون في أوروبا، فإن 32٪ من النساء في أفريقيا يستخدمن الإنترنت، مقارنة بـ 42٪ من الرجال.

يؤدي ارتفاع أسعار التجزئة وعجز البنية التحتية الذي يشكل عائقاً في مجال الاتصالات، حيث لا تزال منطقة غرب أفريقيا تواجه تحدي المتمثل في الاتصال بالتكنولوجيا الرقمية والوصول إليها واستخدامها. ولا يزال اعتماد خدمات النطاق العريض المتنقلة أقل من 40٪. ومن ناحية أخرى، تحقق منطقة شمال أفريقيا تقدماً ملحوظاً في توفر خدمة الإنترنت عالي السرعة. باستثناء السودان حيث تبلغ (32.2٪)، تتراوح معدلات وصول السكان إلى الإنترنت ما بين 58٪ و68.5٪ في المنطقة شبه الإقليمية. يلاحظ أيضاً أداء نسبي من حيث استخدام الإنترنت، باستثناء السودان (39.3٪)، حيث تتراوح النسبة بين 51.6٪ و65.7٪. ودعماً لهذا الأداء، تجدر الإشارة إلى أن بلدان المنطقة شبه الإقليمية مثل تونس والمغرب ومصر والجزائر تستفيد من الوصول الشامل تقريباً إلى الكهرباء⁸.

في هذا السياق، تواجه المنطقتان الفرعيتان تحديات وفرصاً فريدة في تحقيق الإمكانيات الكاملة لهذه الاتفاقية، من أجل جني فوائد منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (ZLECAF) بشكل كامل.

أولاً، تساعد منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (ZLECAF) على تعزيز الاستثمارات في البنية التحتية الحيوية مثل الطرق والموانئ والطاقة، وبالتالي تحسين كفاءة التجارة والاتصال في شمال وغرب أفريقيا، حيث تعاني العديد من البلدان في هذه المناطق من عدم كفاية البنية التحتية، بما في ذلك شبكات الطرق غير الكافية أو ذات الجودة الرديئة، وعدم كفاية مرافق الموانئ، وإمدادات الطاقة غير الموثوقة. وتعرقل هذه الفجوات في البنية التحتية التجارة الفعالة وتزيد من تكلفة ممارسة الأعمال التجارية.

ثانياً، على الجبهة التجارية، تعيق الحواجز غير الجمركية والإجراءات الجمركية المعقدة والسياسات التجارية غير المتسقة بين البلدان حرية حركة المنتجات والخدمات، مما يقوض أهداف منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (ZLECAF). وفي هذه النقطة، يشكل التحول الرقمي رافعة قوية لتسهيل العلاقات التجارية في الواقع، لتيسير التجارة، يتم تجسيد إدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (TIC) من خلال تعميم الحوسبة، وإضفاء الطابع المادي على الإجراءات الشكلية، والتبادل التلقائي للبيانات. تتحقق المعلومات من خلال الاستخدام السليم للمعلومات المتاحة وتقنيات التحكم الجديدة مثل إدارة المخاطر وآلية المشغل الاقتصادي المعتمد OEA. وقد ساعدت أنظمة إدارة الجمارك المحوسبة (نظام أسيكودا على سبيل المثال) على تسهيل المعابر الحدودية وتعزيز التجارة.

تستعد القارة للتصديق على محتوى بروتوكول التجارة الرقمية الذي تمت الموافقة عليه مؤخراً ثم تفعيل محتواه، وذلك تحت مظلة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (ZLECAF)، حيث يتضمن البروتوكول عناصر تغطي الوصول إلى الأسواق ومعالجة المنتجات الرقمية وتسهيل التجارة الرقمية وإدارة البيانات وثقة المستهلك. يعد البروتوكول، الذي يضع قواعد منسقة ومبادئ مشتركة لتعزيز التجارة الرقمية عبر أفريقيا، حافزاً لديناميكية التحول الرقمي عبر القارة.

يعتمد نجاح التحول الرقمي الذي يتعين على بلدان المنطقتين الفرعيتين تنفيذه، ولإيجاد محفز لنمو الابتكارات التكنولوجية والرقمية، يتبعي إزالة القيود المرتبطة بالبنية التحتية اللازمة وإنشاء إطار تنظيمي وفني لتشجيع دعم التحول الرقمي.

⁶ تقرير الاتصال العالمي 2022، الاتحاد الدولي للاتصالات

⁷ <https://www.internetsociety.org/wp-content/uploads/2024/06/MENA-Connectivity-Report-EN.pdf>

⁸ <https://www.internetsociety.org/wp-content/uploads/2024/06/MENA-Connectivity-Report-EN.pdf>

يمكن لشمال وغرب أفريقيا الاستفادة الكاملة من الفرص التي توفرها منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (ZLECAF) لدفع النمو المستدام والتنمية الاقتصادية وذلك من خلال معالجة تحديات التنمية المشتركة عن طريق الاستثمارات الاستراتيجية والمبادرات السياسية.

الهدف

الهدف من الاجتماع هو المساهمة في تعزيز التكامل القاري الأفريقي وتحسين وضع اقتصادات شمال وغرب أفريقيا في عملية بناء السوق الموحدة. سيستفيد الاجتماع من التقدم الرقمي المستمر لتعزيز التنوع الاقتصادي.

النتيجة المتوقعة

سيوفر الاجتماع لبلدان المنطقتين الفرعيتين الفرصة لمراجعة سياسات التكامل الإقليمي والقاري ومواءمة استراتيجياتها التجارية مع أهداف زيادة التنوع الاقتصادي والاستفادة من التحول الرقمي الجاري.

من خلال توفير مساحة للحوار والتبادل المستنير حول أبعاد التحول الرقمي والتنوع الاقتصادي، ستساهم الورشة في تحسين معارف الدول الأعضاء فيما يتعلق بمشروع التكامل القاري.

المشاركون

ستتم دعوة ممثلي البلدان الأعضاء والخبراء والمراقبين للمشاركة في أعمال الاجتماع، الذي يديره خبراء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (CEA) والأشخاص ذوي الخبرة.

هيكل الجمعية العمومية غير العادية EGM:

سيتم تنظيم اللقاء في ثلاث جلسات وذلك للإجابة على الأسئلة التالية:

- الوضعية الراهنة والتقدم المحرز في تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (ZLECAF)؛
- التحول الرقمي والتجارة البينية الأفريقية؛ و
- دور التجارة في التنوع الاقتصادي والتصنيع، بما في ذلك سلاسل القيمة الإقليمية.

الجلسة الأولى: وضعية وتحديات تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (ZLECAF)

- الهدف: تقديم لمحة عامة عن الوضعية الحالية والتقدم المحرز في تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (ZLECAF) على المستوى القاري، في شمال وغرب أفريقيا، وتحديد التحديات والفرص الرئيسية.

المواضيع الرئيسية:

- الوضعية الحالية ونتائج التنفيذ على المستوى القاري، في شمال وغرب أفريقيا
- التحديات والفرص للاستفادة من نقاط القوة والتعاون الإقليمي
- المتحدثون: ممثلو الاتحاد الأفريقي، وأمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (ZLECAF)، والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، والحكومات الوطنية، ووكالات الأمم المتحدة وشركاء التنمية، والقطاع الخاص، والجامعات ومراكز البحوث.

الجلسة الثانية: إستغلال التقنيات الرقمية المبتكرة لتعزيز التجارة البينية في المنطقة

- الهدف: دراسة دور التقنيات الرقمية في تحسين تيسير التجارة وتقليل الحواجز أمام التجارة بين البلدان الأفريقية.

المواضيع الرئيسية:

- البنية التحتية الرقمية والاتصال في شمال وغرب أفريقيا
- التكنولوجيات الرقمية وتسهيل التجارة مثل أنظمة الدفع الرقمية بما في ذلك سلاسل الكتل (blockchains) والتقنيات الناشئة وأنظمة إدارة الجمارك المحوسبة

- المتحدثون: خبراء التكنولوجيا الرقمية وصناع السياسات وقادة القطاع الخاص وممثلو مشاريع التحول الرقمي.

الجلسة الثالثة: استراتيجيات التنوع التجاري والاقتصادي لتحقيق النمو المستدام

- الهدف: استكشاف العلاقات المتبادلة بين استراتيجيات التجارة والتنوع الاقتصادي التي يمكن أن تدعم النمو المستدام.

• المواضيع الرئيسية:

- التحديات التي تواجه تعزيز التنوع الاقتصادي وتنمية سلاسل القيمة الإقليمية
- اتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية والإدماج الاقتصادي للنساء والشباب
- المتحدثون: اقتصاديون وواضعو السياسات وقادة الأعمال وممثلو المنظمات الدولية.

التاريخ والمكان

الرباط، في 19 و20 نوفمبر 2024.

جهات الاتصال

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (CEA) - شمال أفريقيا

تنسيق: عزيز جيد، خبير اقتصادي، البريد الإلكتروني: jaid@un.org ، زبير بنحموش، خبير اقتصادي، البريد الإلكتروني:

benhamouche@un.org

للتواصل: هدى الفيلاي أنصاري، البريد الإلكتروني: filali-ansary@un.org

الأمانة العامة: نعيمة الصحراوي، البريد الإلكتروني: sahraoui.uneca@un.org

هاتف: + (212) (0) 537 71 56 13 / (0) 537 71 78 29

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (CEA) - غرب أفريقيا

التنسيق: فابيان نجينداكوريو - fabien.ngendakuriyo@un.org ؛ كارولينا آر كوتينيو - carolina.rigotticoutinho@un.org

التواصل: طاهرو غورو سومانا: gouro2@un.org

الأمانة: زارا ساني: saniz@un.org